نداء

(في غمرة الانقسام)

أخي في الشرقية

السؤال المطروح علينا بإلحاح يومياً يختصر هاجساً يقضّ مضاجع المواطنين جميعاً، في الشرقية كما في الغربية.

هذا السؤال هو: هل ستستخدم القوة في قمع حركة التمرّد التي يقودها القائد السابق للجيش؟.

إننا بالطبع لن نترك للتمرد حرية العبث بمصير شعب ووطن. فمسؤولياتنا تُحتّم علينا تعبئة كل الإمكانات السلمية المتاحة لنا، باعتبارنا السلطة الدستورية الشرعية، لإنهاء هذه الظاهرة التقسيمية المدمرة في أسرع ما يمكن. ولدينا من قوة الحق وأسلحة الشرعية ما يمكّننا من إنجاز هذا المطلب الذي يتصدّر أولوية كل الاهتمامات.

قد يستطيع المتمردون إعاقة الحل ولكنهم لن يستطيعوا منعه. وهم في تأخيرهم الحل إنما يمددون للأزمة ولمعاناة الناس.

أما أنت يا أخي في الشرقية فتعرف أن العنف في قاموسنا ليس أساساً لغةً للتخاطب بين أبناء الشعب الواحد، ونحن مصرّون على أننا شعب واحد مهما قيل من الإفك بخلاف ذلك.

إننا نعتقد أن العنف سلاح للحرب وليس وسيلة للحل أو سبيلاً للسلام، ونحن طلاب حل وسعاة سلام.

ثم إننا من المؤمنين بوحدة لبنان، وطناً ومجتمعاً ودولة، إيماناً راسخاً لا يتزعزع، ونرى أن توطيد وحدة لبنان لا يكون بالعنف وإنما بالوفاق.

لذلك يا أخي لن تسمع منا قرعاً لطبول الحرب في وجهك.

لن تسمع منا إلا الدعوة للوفاق والوئام والوحدة.

ومعاذ الله أن يراودنا حتى التفكير للحظة واحدة بإعلان الحرب عليك. ففي إيماننا، لا تزر وازرة وزر أخرى.

ولكنني إذ أقول ذلك لا أستطيع، يا أخي، أن أُطمئنك إلى دوام الاستقرار ما دامت الحالة التقسيمية الشاذة قائمة.

إنني، ولو كنتُ أضمن لك ألا أعلنْ حرباً عليك، لا أستطيع أن أضمن عدم تجددها. ذلك لأن تجارب الأزمة في لبنان دلّت على أن الحروب في هذا البلد لا تُعلن وإنما هي تنفجر. فقلما أعلن أحد في لبنان الحرب على الآخر، ولكن الاقتتال فيه مع ذلك كاد ألا ينقطع. فإذا ما تجددت الحرب، لا قدّر الله، فلسوف تضيع مسؤولية البادىء بها، كالعادة، في تبادل الاتهامات والملامات.

هذا الدرس تعلمناه من تجارب الأزمة. ومع ذلك فما أكثر الذين ينسونه أو يتناسونه اليوم. إن مشكلتنا في لبنان هي في كثرة العبر وقلة المعتبرين.

هناك ضمان وحيد للسلام والاستقرار في لبنان. إنه وحدة لبنان. إنه الحل السياسي. إنه الوفاق الوطني. وكلها وجوه لقضية واحدة.

من هنا كان ترحيبُنا باتفاق الطائف. فهو لمجرد كونه اتفاقاً بين اللبنانيين، وبصرف النظر عن مضمونه، كفيل بتحقيق ثلاثة أهداف طال انتظارها، هي: من جهة، نقل البلد من مضيق الصراع المسلّح إلى رحاب السلام. ومن جهة ثانية،

إعادة الاعتبار للشرعية وإعادة الحياة للمؤسسات الدستورية. ومن جهة ثالثة، تأكيد وحدة لبنان وبالتالي وجوده.

من أجل هذه الأهداف ارتضينا اتفاق الطائف، ومن أجلها نتمسك بهذا الاتفاق.

إن الاتفاق، أي اتفاق، هو في الجوهر تسوية، وأية تسوية لن يكون من شأنها إرضاء كل الأطراف أو أي منهم.

ولقد كان اتفاق الطائف، الذي عبّرت عنه وثيقة الوفاق الوطني، من قبيل التسوية التي لا ترضي طموح أي فريق من الفرقاء. ولكن ملاحظاتنا على بعض تفاصيلها، كما ملاحظات سوانا، لا يجوز أن تكون سبباً لإجهاض مسيرة الوفاق والسلام التي طال انتظارها. فطريقها يجب أن تكون طريق الحوار لا بل والنضال وإنما بالوسائل السلمية وعبر المؤسسات الدستورية.

أما التمرد، وأما العصيان، فليس سبيلاً إلا لتمديد عمر الأزمة على حساب سلامة المواطنين ومعيشتهم وهنائهم، وعلى حساب مصير الوطن في وحدته ووجوده.

ولا يعتقدنّ أحد من أصحاب التحفظات أنه وحيد على الساحة. فإذا ما فتح الباب أمام أية مراجعة للوثيقة، فإن جميع التناقضات التي قامت فوقها التسوية ستكون مرشحة للتفجر مجدداً وتعريض الوضع للعودة بالتالي إلى نقطة الصفر. فلا يوهمنّك أحد باحتمال تعديل أو تبديل.

أخي في الشرقية

خلال المرحلة السابقة، مرحلة شغور سدة الرئاسة، انقسمت السلطة على موقفين. ولكن همّ الحكومة، أي حكومة، بقي في نظر الجميع واحداً، ألا وهو العمل على انتخاب رئيس للجمهورية. فما بال العماد عون يحاول في لحظة من اللحظات منع الانتخابات الرئاسية باتخاذ قرار غير قانوني وباطل بحل مجلس النواب؟ وما باله يُنكر اليوم وجود رئيس للجمهورية بعد انتخابه، ويُنكر

وجود حكومة الوفاق الوطني التي قامت إلى جانبه؟ ما باله يرفض ما كان مفتقداً ومنتظراً ومطلوباً؟

وبعد، يا أخي، من حقك على القائد السابق للجيش أن تسأله، وهو سادر في غيه، عن تصوره لإنقاذك وإنقاذ بلدك من الخطر الذي يهدد المصير الوطني. ماذا يريد العماد عون غير البقاء في الحكم المغتصب؟ ما هو مشروعه؟

قد يقال لنا إن مشروعه هو التحرير: ونحن نتساءل: ما هي خطته للتحرير؟ فلقد سبق أن أقحم البلد في ما سماه حرباً تحريرية. فانتهت الحرب ولم يبدأ التحرير، أو ما سماه تحريراً. وإذا به يكتفي ببسط سلطة مغتصبة على رقعة من لبنان.

إن هذا يعني شيئاً واحداً، وهو أن السلطة هي مشروعه. وعندما تتقلّص رقعة الوطن في منظوره إلى حدود سلطته، فهذا هو التقسيم بعينه.

أخي في الشرقية،

إذا كانوا يصوّرون لك أن الحل في التقسيم، فقد كذبوا. فالتقسيم ليس حلاً وإنما هو مشروع حرب متجددة. فنحن نتحدّى دعاة التقسيم أن يرسموا حدود الكيان الذي يحلمون به. فإذا كانوا يكتفون بحدود الرقعة التي يسيطرون عليها حاضراً، فعليهم أن يبلغوا الناس، لاسيما أولئك الذين هجّرتهم الأحداث من سائر المناطق أين تقع تلك المناطق من مشروعهم؟ وإذا كانوا يحلمون بضم تلك المناطق إلى مشروعهم، فعليهم أن يشرحوا للناس كيف يعتزمون تحقيق هدفهم من دون إشعال حروب لا نهاية لها على الحي والقرية والمدينة.

من هنا القول بأن تقسيم لبنان ليس حلاً، إنما هو مشروع حرب مفتوحة.

ومن هنا القول إنه إذا كان توحيد لبنان صعباً فتقسيمه مستحيل.

أخي في الشرقية

لا تصغ إلى العصاة، فحبل العصيان قصير. وهم لن يستطيعوا تسخير المؤسسة العسكرية الوطنية لأهوائهم إلى الأبد. فجيشنا الباسل لن يكون ميليشيا لخارج على القانون، وما تعوّد أن يكون ولاؤه لغير الشرعية.

وأنت يا أخي تعي أننا معاً في مركب واحد.

بيني وبينك ما هو أعمق من معطيات ظروف طارئة، وأبعد من انفعالات مرحلة عابرة.

بيني وبينك وحدة المصلحة والمصير.

أمامنا فرصة للنهوض من حال إلى حال، من حال الحرب والتمزق إلى حال السلام والوئام. فلا تدع هذه الفرصة تتبدد بفعل ضغط من لهم مصلحة في استمرار الأزمة. وهم لا يتورعون عن استخدام كل الأساليب لتحقيق مآربهم. وها هم، كما نشهد، يتوسلون لخدمة أهدافهم التضليل والتهويل والإرهاب والإثارة الطائفية.

الفرصة هي في وجود صيغة عادلة للوفاق الوطني كانت منطلقاً لإعادة الاعتبار للشرعية وإحياء المؤسسات الدستورية.

فلنقدّم قضية السلام والوحدة على كل قضية أخرى.

لنعد إلى فيء الشرعية الواحدة، ولنحتكم في خلافاتنا إلى الديمقراطية من خلال المؤسسات الدستورية.

واعلم يا أخي أن لا سلام إلا بوحدة لبنان، ولا وحدة إلا بشرعية واحدة.

ونحن لن نستكين، ولن يهدأ لنا بال، حتى ينتصر لبنان باسترداد وحدته وكل آتٍ قريب.

من كتاب «على طريق الجمهورية الجديدة ١٩٩١».